

حلصا حيا ان ماخذ ما عصب ثوبا فغسله فغصب
 الثوب اذغ ولا تسمى عليه رجل فيج ساة عنده فغالم
 يشو ما فالحا ماخذ ما ولد ان يغتبه فيها يوم الغصب
 رجل فرق ثوب عنده فرق السيرة الفين النقصان
 وقتا يسير ما لا يغوت به تسمى من المنفعة ولو كان الفرق
 كبيرة المالك ان يغتبه جميع قيمته والله اعلم **ما في البراة**
عن الضمان المفضوب منه اذا استخدم المفضوب
 صار قاتلنا وبرى العاصب وكذا اذا لم يبرى
 المفضوب علم انه ثوبه اولا وكذا اذا اكل الطعام المفضوب
 ولم يعلم انه ملكه او علم لواج المفضوب من العاصب
 للمخدنة او يملكه بان ثوبا برى العاصب من
 ولو استأجر العاصب ليعلم العبد عملا او استأجره ليعمل
 الثوب المفضوب لم يبرأ عاصب العاصب لو ورد
 المفضوب اليه العاصب الاول برى وكذا لو وردت
 بعد هلاك العين اذا عصب شيئا وهو قائم فابراه
 المالك منتهج وصار كالموردية في يده رجل اخرج قائم
 رجل من اصبه وهو قائم ثم اعاد اصبه في ذلك اليوم
 يبرأ

يبرأ ولو انته ثم نام فاعاده لا يبرى رجل غصب شيئا
 من صبي ثم رده عليه فان كان يعقل الاذ والاعطى
 يبرأ والا فلا العاصب لو وضع المفضوب في حجر المالك
 او في يده وهو قد علم بالموضع الا انه لم يعلم انه ملكه يبرأ
 كذا لو وضعه بين يديه فانه يبرأ ولو استأجر المفضوب
 حيا بالقيمة ووضعها في حجره او في يده يبرأ ولو وضعه
 بين يديه لا يبرأ كذا في الفناوي وكذا لو رد الدابة اليه
 اصطلحها او الى عبد المفضوب منه لو رد المفضوب اليه
 احسن ورثته منه يبرأ عن نصيب الاقرين اذا كان الرد
 بغية قضاء ومن عليه الدين اذا قضى اجورهما عليه
 قال الشيخ الابانم الضمى رحمه عليه يجبر وقال الشيخ
 الامام الخوانساري وعليه القصور العاصب اذا باع المفضوب
 باذن المالك قبل التسليم لم يبرأ عن الضمان وكذا
 عن ابى حنيفة رضي الله عنه انه لا يبرأ عن محمد رحمه
 فيمن غصب على حنطة رجل ما ثم جاء اخر وصبت عليه الماء
 حازدا ردها نقصا ما برى الاول والضمنان على امرئ
 والله اعلم **ما في المسائل المنقولات** اذا غصب ارضا